الاختلالات الهيكلية في العراق وسبل المعالجة التنموية للمدة ١٩٩٤-٢٠١٠

الباحثة
هند غانم محمد المحنه

الأستاذ المساعد الدكتور
حنان عبد الخضر هاشم

hgalmohanna@gmail.com

جامعة الكوفة ـ كلية الإدارة والاقتصاد

Structural imbalances and the developmental treatment methods in Iraq for (1994 - 2010)

Researcher
Hind Ghanim
Al - Mehannah

Asst. Prof. Dr.
Hanan Abdulkhudhir
Al - Mousawi

University of Kufa - Faculty of Administration & Economy

المستخلص:

تناول هذا البحث دراسة واقع الاقتصاد العراقي، وعلى الرغم من امتلاكه للإمكانات الكبيرة، الا انه كان ولازال يعاني مثله مثل العديد من الدول النامية من مختلف الاختلالات الهيكلية بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة والحروب المستمرة والتي أدت إلى هدر الموارد وتعثر التنمية وقد نتج عنها جملة من المشاكل المتمثلة باختلال في هيكله الإنتاجي وعجز الموازين العامة والتجارية وتفاقم المديونية وارتفاع نسبة البطالة والفقر وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة النقود المحلية، وبعد عام ٢٠٠٣ تغير النظام السياسي ولجأ العراق إلى عدة استراتيجيات وخطط تنموية من أجل وضع الحلول للجوع والمرض والفقر ونقص التعليم. الا ان هذه الستراتيجيات والخطط كانت دائما وباستمرار تصطدم بالعديد من العوائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما جعلتها تسير ببطء نحو بلوغ غاياتها المرجوة والهادفة إلى النهوض بالإنسان العراقي من خلال محاولة إصلاح بيئته الاقتصادية وما تعانيه من مشاكل هيكلية وذلك لجعل الطريق سالكا دونما أي عوائق باتجاه القضاء على الجوع والضعف والفقر والنهوض بالمستوى المعاشي وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: العراق – المعالجة التنموية – الاقتصاد – هدر الموارد – عجز الموازين – البيئة الاقتصادية – البطالة والفقر.

Abstract:

This research tackled the study of the Iraqi Economy. Despite having tremendous potentials, Iraq is still, as has always been, among the developing countries in all the structural imbalances they have because of the wrong economic policies and continuous wars that led to waste the resources and stumbled development. A number of issues resulted from all that, among which is the disruption in the production structure, the fiscal deficits, enlargement of the debts, the high rates of unemployment, the high rates of inflation, and the devaluation of the local currency. However, after 2003, the political system was changed and Iraq adopted a number of strategies and development plans to solve the issues of hunger, sickness, poverty, and poor education. Those strategies were always tackled by numerous political, social, and economic barriers, what slowed them down from reaching their goals and desired outcome; that is, enhancing the Iraqi citizen by improving his economic environment and repairing its structural defects to make it a rather clear way with no obstacles in order to finally eliminate all pictures of hunger and poverty and rising the standards of living through achieving the sustainable development.

Key Word: Iraqi - Developmental treatment - Economy - Waste of resources - The inability of scales - Economic environment - unemployment and poverty.

المقدمة:

على الرغم من امتلاك العراق الإمكانات الكبيرة التي لها القدرة على نموّه وتقدّمه، الا أن الاقتصاد العراقي عانى وما زال يعاني من الاختلالات الهيكلية في مختلف الجوانب الاقتصادية، وقد انعكس ذلك على أداء الاقتصاد الوطني ونموّه، وذلك لاتباعه السياسات الاقتصادية الخاطئة من الحروب المتتالية والعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه، وللإلمام بكل ذلك فان هذا البحث يعطي صورة عن انحسار وتراجع الاقتصاد العراقي في ظل تدهور اقتصاده الكلي، ولاسيما في الجانبين المالي والنقدي بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مرَّ بها خلال مراحل متعاقبة مما أنتج اختلالاً في الهياكل الاقتصادية وضعفاً في القطاعات الإنتاجية المختلفة وفي مقدمتها القطاعين الزراعي والصناعي وتحطيم للبنى التحتية، وهذا الضعف والاختلال في القطاعات سبب تراجعاً في معدلات نمو الـ GDP وعجزاً في الموازين العامة والتجارية مما أدى إلى بروز مشكلة البطالة والتضخم، فضلا عن المديونية التي يعاني منها مسبقا مما ساعد على قصور التنمية البشرية وانتشار الفقر بين أفراد المجتمع والتدهور البيئي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل واقع بعض الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتحديد مدى خطورتها والعوامل التي ساعدت على تفاقمها.

مشكلة البحث:

ان دراسة الواقع الاقتصادي للعراق تجعلنا نقف على سيل هائل من المشاكل الاقتصادية المتفاقمة والتي غذاها الواقع السياسي والاجتماعي غير المؤاتي، الامر الذي كان يسهم دائما بتعزيز كل مشكلة تطفو على السطح في هذا الاقتصاد بضمنها مشكلة الاختلالات الهيكلية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان التغيرات الهيكلية والسياسية التي حدثت في الاقتصاد العراقي عبر الزمن جعلته يعاني من اختلالات هيكلية جمة اعاقت تنميته وتطوره لعقود متواصلة.

هيكلية البحث:

لا ثبات فرضية البحث سوف يتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث

المبحث الاول: أسباب ومظاهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

المبحث الثاني: الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي: النتائج والمؤشرات والآثار.

المبحث الثالث: المعالجات المقترحة وسبل نجاحها.

المبحث الأول

أسباب ومظاهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي

يعني مفهوم الاختلال هو الحالة التي تعبر عن الابتعاد عن نقطة التوازن بين القوى المتضادة. وفي التحليل الاقتصادي القوى المتضادة يعبر عنها (كما هو شائع دائماً) بمتغيري العرض والطلب أو بمتغيري الاستثمار والادخار..... الخ.

(ان الاختلال الهيكلي يظهر بصورة اختلال في العلاقة، أو عدم التساوي، أو عدم التوازن بين نوع معين من المتغيرات الاقتصادية. مع الأخذ بنظر الاعتبار الأهداف التي ينبغي أن يصلها الاقتصاد القومي)[١].

كما إنه يعني اختلال علاقات التناسب بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي أو تغير خصائصه الأساسية إلى الحد الذي يمكن أن يؤثر في النمو الاقتصادي واستقراره[٢].

ويشير سيمون كوزنتس S.Kuzen إن الاختلال الهيكلي يمكن تحديده من خلال احتساب الفرق بين الأهمية النسبية لكل قطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الأهمية النسبية للأيدي العاملة لكل قطاع إلى الأيدي العاملة على مستوى الاقتصاد القومي، إذ أن الفرق يعبّر عن درجة الاختلال القطاعي للاقتصاد القومي[٣].

كما إن الاختلال الهيكلي يشير إلى الاختلال في علاقات التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومي إلى الحد الذي يمكن أنْ يؤثّر في إمكانية استقرارية النمو الاقتصادي وديمومته، مما يؤدي في مرحلة لاحقة إلى ظهور العديد من المشاكل والاختناقات والأزمات في بنية الاقتصاد القومي[٤]. الأمر الذي يجعل الاقتصاد يواجه مشاكل عديدة ومختلفة ومتباينة الخطورة.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول أن الاختلال الهيكلي يعني اختلال علاقات التناسب بين العناصر المكونة للهيكل الاقتصادي على نحو يؤدي في النهاية إلى الابتعاد عن الأهداف التي ينبغي الوصول اليها، ومن ثم يحدث اختلال في علاقات التوازن العام في الاقتصاد، مما يؤثر في استمرارية النمو الاقتصادي ويعيق إلى حدٍّ كبير من إمكانية تزايده على نحو يدفع الاقتصاد نحو التطور وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: الأسباب المفسرة للاختلالات الهيكلية في العراق.

هناك مجموعة من الأسباب التي تفاعلت وتداخلت مع بعضها البعض مسببة ظهور الاختلالات الهيكلية في العراق، ويمكن إجمال هذه الأسباب بالآتي:-

أ ـ الأسباب الاقتصادية.

عانى الاقتصاد العراقي من ظروف اقتصادية وسياسية صعبة استمرت لأكثر من (٢٣) عاماً، انطلقت من الحرب العراقية - الإيرانية إذ تكبد خسارة ما يقارب (٦٢) مليار دولار من العائدات النفطية، واستنزف ما يتراوح بين (٣٥-٤٠) مليار دولار من أرصدة الاحتياطات الأجنبية، وتراكمت ديونه الخارجية بنحو (٤٢) مليار دولار لدول غير عربية، وتحمل نفقات عسكرية إضافية قدرها (١٠٥) مليارات، وتدمير البنى التحتية بما يعادل (٣٠) مليار دولار، كما توقفت عملية التنمية الاقتصادية جراء غياب الاستثمارات وتجنيد شريحة واسعة من الأيدي العاملة لخوض الحرب، والنقص الشديد في القطاعات الإنتاجية في قطع الغيار والمواد الأولية والمعدات الرأسمالية، بعد هذه المعاناة التي مر بها الاقتصاد العراقي جاءت العقوبات التي فرضت عليه، والتي حضّرت عليه التصدير والاستيراد، لأية سلع ومنتجات غير تلك اللازمة لإدامة الحياة كالغذاء والدواء[٥].

مما جعل الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات وتشوهات بنيوية، وعلى الرغم من وجود موارد اقتصادية هائلة فان الاقتصاد العراقي عد اقتصاداً مدمراً بكل المقاييس خلال تلك المرحلة الزمنية [٦]، نظراً لما كان يعانيه من (البطالة، التضخم، انخفاض كبير في معدلات النمو، انخفاض شديد في مستوى المعيشة (الفقر)، اختلال هيكلي في الاقتصاد يظهر في هيكل تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي هيكل تمويل الموازنة العامة للدولة وفي هيكل الصادرات وفي هيكل الاستيرادات، والتفاوت الكبير في توزيع الدخول والثروات،

وتشوهات كبيرة في جهاز الأسعار، والاختلال في التركيب الاجتماعي وارتفاع حصة المعيل الواحد من المعالين وغيرها)[٧].

ب ـ الأسباب السياسية

لقد كان للعامل السياسي الأثر في تحديد أسلوب وطبيعة واتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق[٨]. اذ انه مارس ولايزال دوراً سلبياً على قطاع الدولة، وإبعاده عن أهدافه الحقيقية، ويجعله عرضة للفشل وعدم الكفاءة، وانشغاله بأداء مهمات سياسية فكرية على حساب الأداء الإنتاجي والعجز عن التحول إلى أكبر منتج في الاقتصاد، في حين توحي هذه الفكرة الظاهرة بان جهاز الدولة يتحكم بتوجيه القدر الأكبر من الموارد مما يخلق وهم الاستقلال المطلق للدولة لا عن الطبقات الاجتماعية القائمة فحسب، بل عن القوانين الموضوعية القائمة التي تجري في ظلها عمليات الإنتاج وتوزيع الثروة وهي أعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية القائمة، وهو وهم كان من مظاهره تصوير البيروقراطية الحكومية كطبقة مستقلة أو كطبقة مولدة لنمط إنتاجي جديد أو مستقل[٩].وبالتالي فان هذا العامل السياسي سيبقى أساساً في تحديد أسلوب وطبيعة واتجاهات البناء الاقتصادي مستقبلاً[١٠].

ت ـ الأسباب الاجتماعية

هناك عوامل داخلية وخارجية أسهمت في تعزيز الاختلالات الاقتصادية في العراق. فبالنسبة للعوامل الداخلية فان هناك أكثر من نصف السكان يعانون من نقص الاحتياجات الأساسية كالغذاء والرعاية الصحية والتعليم والسكن الملائم ونقص شديد في إنتاج الطاقة الكهربائية والتدني في أداء منظومات النقل والتوزيع، وقد تسببت هذه العوامل في ارتفاع الفقر والبطالة[١١].

أما العوامل الخارجية فان هناك أجندة وأهداف مضرة بالمجتمع العراقي أدت إلى اختلال المقاييس واضطراب القيم الموجهة والمعايير الحاكمة لسلوك بعض الأفراد، وفي ظل غياب سلطة القانون بعد (٢٠٠٣) ظهرت كل مظاهر العنف والبحث عن المال بشتى الوسائل غير المشروعة من خطف وسرقة واختلاس وصلت إلى القتل[١٢]. فضلا عن الانقسامات والمنافسات الطائفية والتي أصبحت القوة المهيمنة داخل المجتمع العراقي[١٣]. وقد أدت هذه المشاكل إلى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي في البلد.

ثانياً: المظاهر العامة.

إن السياسات الاقتصادية غير المتوازنة في إدارة الموارد الاقتصادية أدت إلى عدة اختلالات وتشوهات في بنية الاقتصاد العراقي والتي تتجلى بوضوح في عدم التوازن بين النسب التبادلية لقطاعات الاقتصاد الوطني. ان ضعف الترابطات القطاعية وغياب تنسيق السياسات الاقتصادية إلى جانب الحروب والعقوبات الدولية أنهكت الاقتصاد الوطني، وانعكس ذلك بصورة علاقات إنتاجية ضعيفة لقطاعي الزراعة والصناعة في بنية هذا الاقتصاد، وتحكم قطاع تصدير النفط الخام في مكوناته الأساسية. هذه البنية تجلت بشكل واضح في الاختلال الهيكلي الذي يمكن تشخيصه، وبوضوح في اختلال التوازن الاقتصادي العام بشقّيه الداخلي والخارجي.

والاختلال الداخلي يبرز من خلال تحليل مكونات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوينه فضلا عن الاختلال المالي والنقدي، اما الاختلال الخارجي فيتمثل في تحليل هيكل التجارة الخارجية[١٤].

١- الاختلال السلعي.

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل الاقتصادي والمعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة، وان تحليل نمو الناتج وهيكله القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل[١٥].

وبما أن الواقع الاقتصادي للعراق يتصف بضعف القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالقطاع الزراعي والصناعي[١٦]، الا انه تشير التركيبة العامة لتزايد الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٠) إلى اعتماده على المنتجات النفطية في إنتاج وتصدير النفط الخام لتمويل إنفاقه أي انه يشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي[١٧].

ومن خلال الجدول (١) نجد نسبة مساهمة قطاعات الخدمات الإنتاجية والاجتماعية تفوق نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، إذ نلاحظ انه في عام ١٩٩٤ سجلت نسبة المساهمة (٣٤.٧٥٪، ٠.٤١٪، ٨.٤٥٪، ٦٢.٧) لقطاعات الزراعة والصناعة الاستخراجية والتحويلية والخدمات الإنتاجية والاجتماعية على التوالي. ولم يختلف الحال حتى عام ٢٠٠٣، وبعد العام المذكور نلاحظ في عام ٢٠٠٤ ارتفاع نسبة مساهمة

قطاع الصناعة الاستخراجية وانخفاض مساهمة القطاعات الأخرى.

ولقد بلغت نسبة المساهمة للقطاعات المذكورة (٩.٥٪، ٨٢.٠١٪، ٢.٠٦٪، ٣٣.٨٩٪) على التوالي. ولم يختلف الحال حتى عام ٢٠١٠ إذ بلغت النسب (٥.٩٥٪، ٥١.٦٢٪، ٢.٧١٪، ٥٣.٤٨٪) على التوالي.

مما يؤشر وجود حالة من الاختلال الهيكلي متجسدة باختلال نسبة مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة وتذبذب مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية ليس سببه تراجع كميات التصدير بل بسبب تراجع أسعار النفط. وان هذا الضعف الشديد في نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يعزى إلى الكثير من المشاكل التي تواجهها القطاعات الاقتصادية[١٨] وهي:

أ - إن الزيادة السريعة في عدد السكان خلال العقود الثلاثة الماضية ومحدودية الأرض القابلة للزراعة وزيادة ملوحتها والضعف في الإنتاجية الزراعية وتدني إدارة الموارد الزراعية وكذلك التمسك بعقلية ووسائل وصيغ تقليدية في الأنشطة الزراعية كل ذلك انعكس على الأداء العام في القطاع الزراعي. وعلى الرغم من ان حوالي ٣٠٪ من السكان يعيشون في الريف أو يعملون فيه بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن المفترض ان هذا القطاع عليه ان يغطي جزءاً كبيراً من حاجاتهم من الغذاء والملبس وتقديم جزء مهم من حاجة الصناعات الزراعية من الموارد الأولية، الا ان ما يحدث هو زيادة الاعتماد على الواردات من المنتجات الزراعية لتلبية الحاجات المحلية.

ب - سادت الأفكار الاشتراكية على ملامح المرحلة السابقة قبل عام ٢٠٠٣ والمبنية على أساس امتلاك الدولة للمشاريع الصناعية مما أدى إلى تخلف هذا القطاع وعدم قابليته ومقدرته على مواكبة التطور العلمي والتقني وكما ان غياب عامل المنافسة بين الشركات أدت هذه الأسباب إلى تخلف هذا القطاع وعدم فاعليته، إذ تمتلك الحكومة العراقية ما يقدر بـ (١٩٢) مشروعا مملوكا للدولة يعمل فيها ما مجموعه (٥٠٠.٠٠٠) فرد وتعاني جميع هذه المشاريع من التخلف التكنولوجي والتقادم، وبعد أحداث عام (٢٠٠٣) عانت الكثير من تلك المشاريع من عمليات السلب والنهب والتدمير لتصبح أغلبية هذه المشاريع ذات إنتاجية واطئة وتشكل عبئا ماليا

على الموازنة، بسبب عدم قدرة هذه المشاريع على تحقيق الإيرادات الضرورية لتغطية تكاليف الإنتاج[١٩].

ج - أدت نتائج الحروب وتعرض البنى التحتية للخراب والتدمير، والأعمال الإرهابية التي طالت المنشآت الخدمية إلى ضعف الخدمات[٢٠].

د - ان ضعف نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فينعكس هذا الضعف في حصول صدمة العرض التي انعكست في تضخم أكبر وتلبية الطلب المحلي من خلال الواردات لتعزز من اختلال وتبعية الاقتصاد العراقي واتساع الفجوة الخارجية بين الواردات والصادرات وانخفاض كبير في النشاط الاقتصادي، وانخفاض مستويات المعيشة وتزايد الشرائح التي تعاني الفقر والحرمان[٢١].

جدول (١) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الـGDP بالأسعار الجارية في العراق للمدة (١٩٩٤-٢٠١٠)

المؤشرات / السنة	قطاع الزراعة	قطاع الصناعات الاستخراجية	قطاع الصناعات التحويلية	قطاع الخدمات الإنتاجية والاجتماعية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة GDP	عدد السكان	نسبة مساهمة قطاع الزراعة في GDP	نسبة مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في GDP	نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في GDP	نسبة مساهمة قطاع الخدمات الإنتاجية في GDP
١٩٩٤	٢٧٠٤٧	٣٢٦	٦,٥٨١	٤٨,٨١٧	٧٧,٨١٥	٥٠٣,٢	١٩,٩٠٠	٣٤.٧٥	٠.٤١	٨.٤٥	٦٢.٧
١٩٩٥	٢٦,٤٣٢	٥٧٤	٦,٠٥٩	٥٠,٨١٤	٧٨,٠٥٥	١١١,٨	٢٠٥٣٦	٣٣.٨٦	٠.٧٣	٧.٧٦	٦٥.١
١٩٩٦	٢٦,٨٢٦	٣٢٩	٦,٣٤١	٤٩,٩٧٤	٧٨,٠٦٤	١٣٢,٢	٢١١٢٥	٣٤.٣٦	٠.٤٢	٨.١٢	٦٤
١٩٩٧	٢٦,٤٦٥	١,٧٢٩	٦,١٦١	٥٠,٠٨٣	٧٨,٨٥٦	١٠٨,٦	٢٢٠٤٠	٣٣.٥٦	*٢.١٩	٧.٨١	٦٣.٥
١٩٩٨	٢٦,٤٩٥	٢,٥٣٩	٦,٢١٦	٤٩,٧٤٤	٧٩,٥٣٠	٩٥,٤	٢٢٧٠١	٣٣.٣١	٣.١٩	٧.٨١	٦٢.٥
١٩٩٩	٢٦,٨٢٢	٣,٨٥٩	٦,٢٦٨	٥٠,٥٥٩	٨١,٩١٦	٨٧,٣	٢٣٣٨٢	٣٢.٧٤	٤.٧١	٧.٦٥	٦١.٧٢
٢٠٠٠	٢٦,٨٤٨	٥,٤٧٠	٦,٢٨٧	٥٠,٥٠٦	١٠٠,٨٥٣	١٠٢,٤	٢٣٩٢٠	٢٦.٦	٥.٤	٦.٢	٥٠
٢٠٠١	٢٦,٢٩٦	٤,٥٦٨	٦,١٥٧	٤٩,١٦٨	٨١,٠٣٨	٧٠,٧	٢٤٤٧٠	٣٢.٤	٥.٦	٧.٥٩	٦١
٢٠٠٢	٢٥,٠١٠	٤,٠٩٢	٦,٠٥٦	٥٢,٢١٧	٨١,٨٤٩	٥٩,٨٥	٢٥٠٣٣	٣٠.٥	٤.٩٩	٧.٣٩	٦٣.٧
٢٠٠٣	٧,٦٨٩	١,١٠٠	١,٧٩٩	١٤,٤٧٤	٢٣,٤٦٤	١٢,٩	٢٦,٣٤٠	٣٢.٧٦	٤.٦٨	٧.٦٦	٦١.٦٨
٢٠٠٤	٢,٣٤٧	٢٠,٢٥٧	٥١١	٨,٣٧١	٢٤,٧٠٠	١٠,٧	٢٧,١٣٨	٩.٥	٨٢.٠١	٢.٠٦	٣٣.٨٩
٢٠٠٥	٢,٩٤٠	٢٥,٩٠٠	٥٩٧	١١,٦٠٠	٣١,٧١٩	١٠,٠٦	٢٧,٩٦٣	٩.٢٦	٨١.٦٥	١.٨٨	٣٤.٨
٢٠٠٦	٣,٩١١	٣٢,١٨٩	٨٢٤	١٤,٠٤٧	٤١٩٩٢	٨,٦٩	٢٨,٨١٠	٩.٣١	٧٦.٦	١.٩٦	٣٣.٤٥
٢٠٠٧	٤,٣٤٦	٤٩,٥٣٥	١,٤٤٩	٢٩,٧١٤	٦٩,٥٥٦	١١,٠٠	٢٩,٦٨٢	٦.٢	٧١.٢١	٢.٠٨	٤٢.٧
٢٠٠٨	٤,٧٤٠	٧٢,٠٢٩	١,٩٣٣	٤٤,٥٩٩	١٠٩,١٠٠	١٦,٨	٣١,٨٩٥	٤.٣٤	٦٦.٠٢	١.٧٧	٤٠.٨
٢٠٠٩	٥,٢١٩	٤٨,٢١٦	٢,٨٦٨	٥٤,٨٢٧	٩٧,٣٠٢	١٥,٤٢	٣٢,١٠٥	٥.٣٦	٤٩.٥٥	٢.٩٤	٥٦.٣٤
٢٠١٠	٧,٢٢٤	٦٢,٦٤٣	٣,٣٠٠	٦٤,٩٠٠	١٢١,٣٣٥	١٨,٧٧	٣٣,٤٠٨	٥.٩٥	٥١.٦٢	٢.٧١	٥٣.٨٤

المصدر: احتسبت نسب المساهمة للقطاعات الاقتصادية GDP (للزراعة والصناعة الاستخراجية والصناعة التحولية والخدمات)، ونصيب الفرد من GDP من قبل الباحثة بالاعتماد على: الجامعة العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات متفرقة ١٩٩٦-٢٠١١.

٢- الاختلال المالي

إن شحة الموارد المالية والعملات الصعبة تعد قيدا يعيق النشاط الاقتصادي بصورة عامة، والاستثمار بصورة خاصة[٢٢]، وبما ان الاقتصاد العراقي يعد اقتصاد أحادي الجانب أي اقتصاد ريعي يعتمد في إيراداته بصورة كبيرة على القطاع النفطي الذي تشكل إيراداته نحو ٩٠٪ من إيرادات الموازنة العامة للدولة ويتأثر صعودا ونزولا بالتغير في الطلب العالمي على النفط أو عرقلة مروره إلى السوق العالمية فان ذلك أدى إلى انحسار الإيرادات النفطية[٢٣]، كما ان الموارد المتأتية من الصادرات شبه معدومة، فضلاً عن انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات العامة من المصادر المحلية كالضرائب والرسوم الجمركية وعوائد الخدمات العامة. نتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي العام وتردي مستويات الإدارة المالية العامة[٢٤]. كل ذلك أسهم في عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية حجم النفقات العامة في الاقتصاد العراقي والتي هي في تزايد مستمر.

فإن التوسع في النفقات العامة الاستهلاكية مقابل استمرار تخلي المصادر المحلية عن المساهمة الضريبية هي مسألة باتت من الثوابت التاريخية الموروثة في سلوك المالية العامة للعراق. حيث يغطي الإنفاق العام مسألة دعم الأجور والرواتب وتمويل الاستهلاك العام وجانبا أساسيا من الاستهلاك الخاص، فضلاً عن مختلف أشكال الدعم الإنتاجي ان وجد، ودعم مساحة واسعة من الخدمات التي يقدمها القطاع الحكومي والأهلي. إذ أصبح الدعم بهذه الصورة المستنزفة للموارد العامة والممول بالريع النفطي يمثل دون شك الحدود التي لا يمكن لأغلب هذه النشاطات ان تستمر من دون ان يستمر أو يبقى الدعم المباشر أو غير المباشر لها عبر الموازنة العامة الذي تقدر نسبته بحوالي (٧٠-٨٠) من الناتج المحلي الإجمالي للبلد[٢٥]. ان عدم كفاية الإيرادات على تغطية النفقات قد تسبب في عجز في الموازنة مما أسهم في إحداث الاختلال المالي داخل الاقتصاد العراقي.

وان هذا الاختلال المالي قد بلغ درجة من الخطورة على الاقتصاد الحكومي والوطني. ومما ساعد على استمرار ظاهرة العجز المتراكم ضعف الإنفاق الإنتاجي في الاستثمار أو الخطط الاقتصادية وعادةً يكون أغلب الإنفاق للأغراض الاستهلاكية والخدمات مما أدى إلى ضعف نمو وتأثر الإنتاج الوطني وبالتالي استمرار انخفاض مستويات الادخار

والاستثمار الوطني دون المستويات المطلوبة، مما يؤول بالضرورة إلى ضعف نمو الإنتاج وإلى التضخم النقدي وارتفاع الأسعار(٢٦).

وبهذا نتج الاختلال المالي في العراق من عدم الانسجام بين الأساس الاقتصادي وطبيعة المورد النفطي(٢٧).

٣- الاختلال النقدي.

لقد ظهر الاختلال النقدي نتيجة الأعباء الباهظة التي نجمت عن الإنفاق الحكومي أثناء الحرب، وقد أخذت سياسات تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي تأخذ طريقها دون الالتزام بالقيود التي ينبغي عدم تجاوزها في السياسات النقدية السليمة وقد أخذت هذه الظاهرة تتعمق بشكل كبير أثناء العقوبات الاقتصادية وما ترتب عليها بعد ذلك متمثلة بالتضخم الحاد الذي أدى بدوره إلى فقدان النقد المحلي لأهم الوظائف التي يفترض ان يؤديها(٢٨).

كما عانت المؤسسات المصرفية من ضعف هيكلي يتمثل في ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات، والقروض المتعثرة، وضعف الرقابة، وعدم قدرتها على تعبئة الادخارات لتنمية قطاعات الإنتاج المختلفة(٢٩).

فضلا عن التحويلات النقدية داخل العراق كانت هي الأخرى تعاني من صعوبات بسبب كثرة العمل الورقي والكلفة المترتبة على الخدمات المصرفية. ولم يتوان موظفو البنوك من تقاضي الرشوة لقاء ما كانوا يقدمونه من خدمات(٣٠).

فقد كان المعروض النقدي بداية عقد التسعينات (١٥٣٥٩.٣) مليون دينار ارتفع في العام الذي يليه إلى (٢٤٧٦٠.٢) مليون دينار واستمر الارتفاع ليصل في عام ١٩٩٥ إلى (٥٤٠٠٠٠) مليون دينار أي تضاعف أكثر من ٣٥ مرة عن عام ١٩٩٠(٣١).

ان العراق لا يختلف عن بقية الدول النامية فيما يتعلق بتركيب عرض النقد والعوامل المؤثرة في حجم السيولة المحلية، فقد تنامى عرض العملة بشكل كبير جدا بسبب الإصدار النقدي الواسع الناشئ عن عوامل مالية ومصرفية حيث كان للتوسع في الائتمان الحكومي المقدم من الجهاز المصرفي لتمويل العجز المالي للحكومة دور كبير في تنامي عرض النقد وفي

زيادة وتوسيع القاعدة النقدية نتيجة للإصدار النقدي المتواصل وهذا يعبر عن ارتفاع حجم الطلب الكلي وقصور العرض الكلي عن مواجهته فضلا عن انها تعطي انطباعا عن وجود ضغوط تضخمية متصاعدة وسيولة محلية عالية(٣٢).

وعند تحليل البيانات للتغير في عرض النقد (مكونات السيولة المحلية) والتغير في معدلات نمو السيولة المحلية والعوامل المؤثرة على السيولة المحلية لم تتوفر هذه البيانات الا في عام ٢٠٠٠ وكما نلاحظه في الجدول (٢) الخاص بمكونات السيولة المحلية من النقود وشبه النقود في العراق فان نسبة النقود تفوق نسبة شبه النقود خلال المدة (٢٠٠٢-٢٠١٠) وهذا الفائض في السيولة المحلية من النقود (متولد أصلا من الإنفاق الحكومي وعلى وجه التحديد عملية تمويل الإنفاق الحكومي الداخلي بالعملة العراقية(٣٣).

اما التغير في معدلات نمو السيولة المحلية وكما هو مبين في الجدول (٣) فان نسبة معدل نمو السيولة بلغ في عام (٢٠٠٢) كانت (٣٥.٨٥٪) وفيما يتعلق بالعامين (٢٠٠٣، ٢٠٠٤) فقد ارتفع إلى (٧٩.٦٣٪، ٦٥.٣٦٪) وان هذا الارتفاع يعود لأسباب عديدة كاستبدال العملة العراقية القديمة بالعملة الجديدة، والاحتياطات النقدية الأجنبية كاحتياطات فائضة نتيجة زيادة الواردات الأجنبية بسبب ارتفاع النفط الخام فضلاً عن المزادات التي يقوم بها البنك المركزي لبيع العملة الأجنبية، كل هذا يشجع على زيادة الإصدار النقدي(٣٤).

أما العوامل المؤثرة على السيولة المحلية فيمكن ملاحظتها من خلال الجدول (٤) وفيها يتضح ان صافي الموجودات الأجنبية بلغت (١.٥٪)، (-٣٦.٦٪)، (٠.٩٪) للأعوام (٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٥) على التوالي وهذا يفسر ان لها أثر انكماشي ولم تمارس أي تأثير على عرض النقد مما يدل على تدهور الموارد الخارجية. كذلك حققت صافي الموجودات للأعوام (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) ما قيمته (٧٥.٧٪)، (٥٩.٤٪)، (٨٤.١٪) على التوالي، وهذا يفسر وفرة العملة الأجنبية في السوق على نمو مستمر وبكثافة عالية من خلال مبادلتها بالعملة المحلية مع إمكانية الحصول عليها دون قيود، ويترتب على ذلك أمرين(٣٥).

الأمر الأول: امتصاص مباشر لكمية من خزين النقد وبالتالي وضعها خارج التداول والإنفاق.

الأمر الثاني: إيقاف التبادل في القيمة التبادلية للعملة المحلية إزاء الدولار وفقا لآلية تفاعل العرض والطلب.

كذلك في الجدول المذكور (٤) يتبين لنا ان نسبة صافي الائتمان المحلي للاقتصاد العراقي للأفراد والحكومة بلغت (٣٦.٠٪، ٣٣.٤٪)، (٣٣.٩٪)، (٢٦.٤٪)، (١٩.٧٪، ٢٧.٥-٪) للأعوام (٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٥) على التوالي فهذا يفسر أثر توسعي على نمو السيولة المحلية. في حين شهدت الأعوام (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) أثر انكماشي، إذ بلغت النسب (٦٧.٩-٪، ٧٥.١-٪)، (٤٤.٦-٪، ٤٨٤-٪)، (٧٧.٤-٪، ٨١.٥-٪) على التوالي فيظهر في هذه الأعوام أثر انكماشي على السيولة المحلية. وهذا يتمثل بان نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي تعد محدودة التأثير في تمويل نمو اقتصادي مستدام[٣٦]. اما بالنسبة للعام ٢٠٠٩، ٢٠١٠ ارتفعت نسبة الائتمان المحلي.

أما صافي البنود الأخرى يكون أثرها بنسب متذبذبة على عرض النقد تتمثل في أثر توسعي وأثر انكماشي.

جدول (٢) مكونات السيولة المحلية في العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٠) نسبة مئوية

السنة	النقود	شبه النقود	السنة	النقود	شبه النقود
٢٠٠٢	٧٧.٨٥	٢٢.١٥	٢٠٠٧	٨٠.٥٨	١٩.٤٢
٢٠٠٣	٨٣.٠٣	١٦.٩٧	٢٠٠٨	٨٠.٧٣	١٩.٢٧
٢٠٠٤	٨٨.٢٦	١١.٧٤	٢٠٠٩	٨٢.٠٩	١٧.٩١
٢٠٠٥	٧٧.٧٦	٢٢.٢٤	٢٠١٠	٨٥.٦٩	١٤.٣١
٢٠٠٦	٧٨.٠٨	٢١.٩٢			

المصدر: الجامعة العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنوات متفرقة ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠١١.

جدول (٣) معدلات النمو في السيولة المحلية في العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٠) نسبة مئوية

٢٠٠٢	٣٥.٨٥	٢٠٠٥	٢٧.٤٩	٢٠٠٨	٢٩.٥٤
٢٠٠٣	٧٩.٦٣	٢٠٠٦	٣٥.٠٧	٢٠٠٩	٣٠.١٢
٢٠٠٤	٦٥.٣٦	٢٠٠٧	٢٧.٨٨	٢٠١٠	٣٢.٩٢

المصدر: الجامعة العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنوات متفرقة ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠١١.

جدول (٤) مساهمة العوامل المؤثرة على التغير في السيولة المحلية في العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٠) نسب مئوية

صافي الموجودات الأجنبية				الائتمان المحلي (صافي)								صافي البنود الأخرى			
				٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥					
٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
١.٥	-٣٦.٦	-٢٢.٢	٠.٩	٣٦.٠	٣٣.٤	٣٣.٩	٢٦.٤	-٤١.٥	-٤٤.٥	١٩.٧	٢٧.٥	-١.٦	٨٢.٣	١٢٩.١	٤٦.٣

صافي الموجودات الأجنبية				الائتمان المحلي (صافي)								صافي البنود الأخرى			
				٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠			
٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠١٠	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠١٠
٧٥.٧	٥٩.٤	٨٤.١	١٣.٢	-٦٧.٩	-٧٥.١	-٤٤.٦	-٤٨٤	-٧٧.٤	-٨١.٥	٣٩.٤	٣٧.٣	٣٥.٧	١٣.١	٢٢.٨	-١٣.٥

المصدر: الجامعة العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنوات ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠١٠.

٤- الاختلال بين الاستثمار والادخار.

الاستثمار هو تكوين رأس المال العيني الجديد، الذي يمثل زيادة الطاقة الانتاجية، وذلك يعد زيادة صافية في رأس المال الحقيقي، وتتكون عناصره من الموجودات (الأرض، المباني، الآلات، المكائن، التجهيزات، وسائل النقل،... الخ)[٣٧].

فضياع فرص الاستثمار الوطني وتعظيم الانتاج والانصراف عن تأسيس تراكم مادي حقيقي (هو عماد الانتاج والتقدم الاقتصادي) جاء بسبب انغماس المجتمع وتوجهات رأسمالية الدولية نحو متعة الاستهلاك والكسل والتراخي أمام إرادة الإنتاج وتعظيم الاستثمار[٣٨].

إن العراق لا يمتلك صناعة لوسائل الإنتاج ولمجمل مستلزمات التكوين الرأسمالي، وبذلك فهو يعتمد على الواردات في توفيرها، وهذا يعني الحاجة إلى تمويل بالعملة الأجنبية لتغطية الاستيرادات من هذا النوع، وبما أنه يعتمد بشكل شبه كامل على صادرات النفط في توفير النقد الأجنبي، فإن فرض العقوبات كان له الأثر في تراجع تكوين رأس المال في العراق[٣٩].

كما أن الابتعاد الخاص عن الاستثمارات طويلة الأجل ولاسيما في النشاط الإنتاجي والصناعي والزراعي ووجّه معظم نشاطاته في المجال الخدمي والتجاري وبعض الصناعات الورشية قد حال دون بناء قاعدة اقتصادية رصينة[٤٠].

إن ما يعانيه الاقتصاد العراقي هو التباعد بين الادخار والاستثمار، وهذا في جوهره يعني التباعد بين انتاجية الاستثمار والعائد الحقيقي[٤١]، ومن خلال الجدول (٥) يتضح لنا أن هناك انخفاض في معدل الاستثمار قياساً بحاجة الاقتصاد للاستثمار، ففي عام (٢٠١٠) حقق الاستثمار اقصى قيمة (٣١.٥٣٠) مليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي الذي يقدر بقيمة (١٢١.٣٣٥) مليون دولار، وبلغ الاستهلاك الإجمالي (٧٩.٥٢٣) مليون دولار، كما نلاحظ ارتفاع نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي، أمّا الادخار المحلي فقد بلغ (٤٤٨١٢) مليون دولار، بمعنى انخفاض الادخار المحلي، ولم يختلف الحال عن السنوات السابقة، وعلى الرغم مما يمتلكه العراق من موارد مادية وبشرية، إلا أنّه لا زال يعاني من الاختلال بين معدل الادخار والاستثمار. وهذا ينعكس على الاقتصاد العراقي وينتج جملة من المشاكل تتمثل في ضعف التراكم الرأسمالي وانخفاض في مستوى الدخول في العراق وارتفاع نسبة الاستهلاك، وبذلك كان من الصعب خلق تراكم وتكوين رأس المال الضروري، وبسبب هذه الحالة يصبح من الصعب تجديد وتحسين الطاقات الإنتاجية أو نقل التكنولوجيا ودخول الأسواق الاقتصادية[٤٢].

جدول (٥) فجوة الموارد المحلية في العراق للمدة (١٩٩٤-٢٠١٠) مليون دولار

	الناتج المحلي الإجمالي	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	الاستهلاك الإجمالي	الادخار المحلي	نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار الاجمالي	إجمالي الإنفاق المحلي (الطلب الكلي)	فجوة الموارد
١٩٩٤	٧٧,٨١٥	١٥,٥٤٦	٤٨,٤٥٠	٦٣,٩٩٦	١٣٨١٩	٨٢.٢	١٣,٨١٩	٧٧٨٧٥	-٦٠
١٩٩٥	٧٨,٠٥٥	١٥,٥٩٣	٤٨,٩٥٢	٦٤,٥٤٥	١٣٥١٠	٨٢.٦٩	١٣,٥٤٦	٧٨٠٩١	-٣٦
١٩٩٦	٧٨,٠٦٤	١٥,٥٩٥	٤٨,٧٨١	٦٤,٣٧٦	١٦٦٨٨	٨٢.٤٦	١٣,٧٨٠	٧٨١٥٦	-٩٢
١٩٩٧	٧٨,٨٥٦	١٥,٧٥٣	٤٩,٣٦٥	٦٥,١١٩	١٣٧٣٧	٨٢.٥٧	١٣,٧٨٠	٧٨٨٩٩	-٤٣
١٩٩٨	٧٩,٥٣٠	١٥,٣٢١	٤٩,٤٥٩	٦٤,٧٨٠	١٤٧٥٠	٨١.٤٥	١٣,٦٦٢	٧٨٤٤٢	١٠٨٨
١٩٩٩	٨١,٩١٦	١٥,٧٥٨	٥٠,٧٠١	٦٦,٤٦٠	١٥٤٥٦	٨١.١٣	١٣,٦٦٧	٨٠١٢٧	١٧٨٩
٢٠٠٠	١٠٠,٨٥٣	١٥,٩٥٠	٤٨,٥٣٧	٦٤,٤٨٧	٣٦٣٦٦	٦٣.٩٤	١٦,٢٨٢	٨٠٧٦٩	٢٠٠٨٤
٢٠٠١	٨١,٠٣٨	٤٧,٩٧٨	١٥,٨٩٣	٦٣,٨٧١	١٧١٦٧	٧٨.٨١	١٤,٩٥٣	٧٨٨٢٤	٢٢١٤
٢٠٠٢	٨١,٠٣٨	٤٣,٢٦٠	١٦,١١٥	٥٩,٣٧٥	٢١٦٦٣	٧٣.٢٦	١٥,٧٨٧	٧٥١٦٠	٥٨٧٦
٢٠٠٣	٢٣,٤٦٤	١٤,٦٣٨	٤,٦٨٧	١٩,٣٢٤	٤١٤٠	٨٢.٣٥	٨٩٢	٢٠٢١٦	٣٢٤٨
٢٠٠٤	٢٤,٧٠٠	٢٤,٦٩٢	٨,١٦٣	٣٢,٨٥٤	-٨١٥٤	١٣٣	٢,٠٠٦	٣٤٨٦٠	-١٠١٦٠
٢٠٠٥	٣١,٧١٩	١٨,١٥١	٨,٦٢٧	٢٦,٧٧٨	٤٩٤١	٨٤.٤٢	٣,٦٥٤	٣٠٤٣٢	١٢٨٧
٢٠٠٦	٤١,٩٩٢	١٨,٠٦٧	١٥,٤٨٦	٣٣,٥٥٣	٨٤٣٩	٧٩.٩	١١,١٥٥	٤٤٧٠٨	-٢٧١٦
٢٠٠٧	٦٩,٥٥٦	٢٢٦٤٩	٢٠,١٧١	٤٣,٨٢٠	٢٥٧٣٦	٦٢.٩٩	١١,٢١٠	٥٥٠٣٠	١٤٥٢٦
٢٠٠٨	١٠٩,١٠٠	٣٧,٩٣٠	٢٣,٤٣٥	٧٠,٣٦٦	٣٨٧٣٤	٦٤.٤٩	٢٢,٤٩٥	٩٢٨٦١	١٦٢٣٩
٢٠٠٩	٩٧,٣٠٢	٤٣,١٦٧	٢٣,٦٢٣	٦٦,٧٩٠	٣٠٥١٢	٦٨.٦٤	٢٣,٦٤٩	٩٠٤٣٩	٦٨٦٣
٢٠١٠	١٢١,٣٣٥	٤٩,١٦٣	٢٧,٣٦٠	٧٦,٥٢٣	٤٤٨١٢	٦٣.٠٦	٣١,٥٣٠	١٠٨٠٥٣	١٣٢٨٢

المصدر: احتسبت الأعمدة (٥)، (٦)، (٨)، (٩) من قبل الباحثة بالاعتماد على: الجامعة العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنوات متفرقة ١٩٩٦، ـ ٢٠١١.

المبحث الثاني
الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي: النتائج والمؤشرات والآثار

لقد واجه الاقتصاد العراقي العديد من الاختلالات التي انتجت اختلالاً تجسد في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وعجز الموازين العامة والتجارية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال:

أولاً: عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي والاختلال في تركيبة الـGDP

يعد الاقتصاد العراقي أحادي الجانب، أي اعتماده على عوائد تصدير النفط الخام وارتفاع معدل نمو القطاعات الخدمية عن معدل نمو القطاعات السلعية وهو أحد اهم أسباب الاختلالات الهيكلية والنقدية في الاقتصاد العراقي(٤٣).

لقد تسبب انخفاض معدلات نمو القطاعات الإنتاجية السلعية، لاسيما القطاع الصناعي والزراعي، إلى عدم قدرة الإنتاج المحلي من السلع، لاسيما الغذائية منها في تلبية الطلب على تلك السلع.

الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على الأسواق الخارجية لتلبية الاحتياجات المتزايدة، إذ أن أكثر من ٥٠٪ من الاحتياجات الغذائية تستورد من الخارج، مما وضع الأمن الغذائي العراقي في موضع الخطر(٤٤).

ومن خلال الجدول (٦) للمدة (١٩٩٥-٢٠١٠) يتضح لنا انخفاض واختلال في معدلات نمو القطاعات السلعية ما عدا قطاع الصناعة الاستخراجية فهو متذبذب بين الحين والآخر، ووصلت معدلات نمو القطاعات إلى أرقام سالبة وبدرجات متفاوتة لقطاعات الزراعة والصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية والخدمات بالأسعار الجارية للعام ١٩٩٥ قد بلغت (٢.٥٦-٪، ٧٨.٠٤٪، ٨.١٦ -٪، ٣.٨٢٪) على التوالي، وبلغت القيم في عام ٢٠٠١(٢١.٨٪، ٣.٧٪، ٢.٦-٪، ٤.٤٪) على التوالي، وفي عام ٢٠٠٨ بلغتن القيم (٣٠-٪، ٧.٢٨-٪، ١٤.٩-٪، ٤.٤٤-٪) على التوالي، وبلغت القيم في عام ٢٠١٠ (١١٪، ٤.١٧٪، ٧.٨٢-٪، ٥.٠٧-٪) على التوالي.

ويعني ذلك الانخفاض في نمو القطاعات الاقتصادية بأنّ هناك ضعفاً في النمو الاقتصادي، وهذا ما ينعكس سلباً على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار، ويزيد من تكلفة

إنشاء المشروعات، ويهدد التنقل السليم للتقنية، ويضعف الأثر الإيجابي كوافر الاستثمار المحلي أو الأجنبي.

جدول (٦) معدل النمو السنوي لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الـGDP في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠١٠)

السنة	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة الاستخراجية	قطاع الصناعة التحويلية	قطاع الخدمات الإنتاجية والاجتماعية	السنة	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة الاستخراجية	قطاع الصناعة التحويلية	قطاع الخدمات الإنتاجية والاجتماعية
١٩٩٥	-٢.٥٦	٧٨.٠٤	-٨.١٦	٣.٨٢	٢٠٠٣	٧.٤	٦.٢	٣.٦٥	-٣.١٧
١٩٩٦	١.٤٧	-٤٢.٤٦	٤.٦٣	-١.٦٨	٢٠٠٤	-٧١	١٦٥٢.٣	-٧٣.١	-٤٥.٠٥
١٩٩٧	-٢.٣	٤٢١.٤	-٣.٨١	-٠.٧٨	٢٠٠٥	-٢.٦٣	-٠.٤٣	-٨.٧٣	٢.٦٨
١٩٩٨	-٠.٧	٤٥.٦٦	٠	-١.٥٧	٢٠٠٦	٠.٥٣	-٦.١٨	٤.٢٥	-٣.٩
١٩٩٩	-١.٧	٤٧.٦	-٢.٠٤	-١.٢٤	٢٠٠٧	-٣٣.٤	-٧.٠٣	٦.١٢	٢٧.٦٥
٢٠٠٠	-١٨.٧	١٤.٤٦	-١٨.٩٥	-١٨.٩٨	٢٠٠٨	-٣٠	-٧.٢٨	-١٤.٩	-٤.٤٤
٢٠٠١	٢١.٨	٣.٧	٢٢.٤	٢٢	٢٠٠٩	٢٣.٥	-٢٤.٩	٦٦.١	٣٨.٠٨
٢٠٠٢	-٥.٨٦	-١٠.٨٩	-٢.٦	٤.٤	٢٠١٠	١١	٤.١٧	-٧.٨٢	-٥.٠٧

المصدر: احتسبت الأعمدة البيانات من قبل الباحثة بالاعتماد على: الجامعة العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنوات متفرقة ١٩٩٦، ـ ٢٠١١.

ثانياً: عجز الموازين.

لم يقتصر الأمر على تراجع معدلات النمو الاقتصادي والاختلال في تركيبة الـ GDP في العراق، بل امتد إلى عجز الموازين وسوف يتم التطرق إلى ذلك من خلال:-

١- الموازين العامة

ان عجز الموازنة يعكس طبيعة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي[٤٥]. فيظهر هذا الاختلال في جانبين: الأول هو في انعدام التوازن بين النفقات والإيرادات الحكومية التي تقوم بها الدولة، وهو ما يطلق عليه بعجز الموازنة، حيث ان الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لتمويل الموازنة وإهمال الموارد المالية الأخرى المتمثلة بالضرائب والرسوم لأسباب منها ضعف في الأوعية الضريبية، وعدم كفاءة الأجهزة المكلفة بالجباية وتفشي الفساد الإداري فيها لأسباب عديدة منها انخفاض معدلات رواتب موظفي الدولة ولاسيما خلال فترة العقوبات[٤٦]. والثاني هو في أرجحية النفقات التشغيلية مقارنة مع النفقات الاستثمارية ضمن الموازنة العامة، لان الحكومة تتحمل التكاليف المترتبة عن

السلع والخدمات المقدمة بسعر أقل من كلفتها الحقيقية وهذا العبء تتحمله الميزانية لزيادة العجز فيها، وما يترتب عليها من دين داخلي أو خارجي أو كليهما معا لتغطية هذا العجز(٤٧).

ومن خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول (٧) نلاحظ عجز الموازنة في التسعينات، وبلغ أقصى قيمة له في عام ١٩٩٥ حيث بلغ عجز الموازنة (٥٨٣٧٩٨-) مليون دينار بالأسعار الجارية، ، ان الارتفاع في عجز الموازنة هذا يعود إلى الارتفاع المستمر والمتصاعد للأسعار وما تبعه من تضخم جامح وخاصة بعد العقوبات التي فرضت على العراق وانحسار دور النفط والاعتماد الكبير على التمويل التضخمي من البنك المركزي العراقي والجهاز المصرفي بتمويل الإنفاق(٤٨).

وبقي عجز الموازنة سالبا حتى عام (٢٠٠٢) اذ لم يتغير الوضع لسنوات في عقد التسعينات حتى عام (٢٠٠٢) للأسعار الجارية وعلى الرغم انه تم العمل بمذكرة التفاهم الا انه الإيرادات لم تستطع من تغطية النفقات، الا بعد عام (٢٠٠٣) فقد تحول العجز إلى فائض وتحديدا خلال الأعوام (٢٠٠٣-٢٠١٠) وعلى الرغم من ذلك نلاحظ انه هناك تذبذب في الإيرادات، وهذا التذبذب يعود إلى تذبذب أسعار النفط العالمية وعدم استقرار الصادرات النفطية العراقية بسبب الظروف الأمنية وضعف البنى التحتية النفطية والتوقفات المستمرة نتيجة عمليات التخريب والتهريب، فضلا عن غياب الأهداف الدقيقة للنشاطات وعلى كافة المستويات مع غياب الاستراتيجية طويلة المدى(٤٩). كما ان هيكل الإنفاق لا يمثل أساسا صلبا لتنمية مستقرة في الأجل الطويل(٥٠)..

ان عجز الموازنة يعد من أكبر المشاكل التي تواجه السياسة النقدية كون الآلية التي كانت متبعة في تمويل العجز هو الإصدار النقدي من قبل البنك المركزي العراقي وما ترك من آثار سلبية وتشوهات في مجمل أركان الاقتصاد(٥١).

وقد ترتب على ما سبق ارتفاع في المستويات العامة للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية للعملة المحلية.

جدول (٧) النفقات والإيرادات العامة ونسبة النفقات والإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (١٩٩٤-٢٠١٠) مليون دينار

السنة	النفقات	نسبة النفقات إلى GDP	الإيرادات	نسبة الإيرادات إلى GDP	العجز أو الفائض	نسبة العجز أو الفائض إلى GDP %
١٩٩٤	١٩٩٤٤٢	١٢.٠٣	٢٥٦٥٩	٣.٦٥	-١٧٣٧٨٣	-٢٤.٧
١٩٩٥	٦٩٠٧٨٤	١٠.٣٥	١٠٦٩٨٦	٤.٧٥	-٥٨٣٧٩٨	-٢٥.٩
١٩٩٦	٥٤٢٥٤٢	٨.٣٥	١٧٨٠١٣	٦.٩٦	-٣٦٤٥٢٩	-١٤.٢٦
١٩٩٧	٦٠٥٨٠٢	٤.٠١	٤١٠٥٣٧	٢.٧٢	-١٩٥٢٦٥	-١.٣
١٩٩٨	٩٢٠٥٠١	٥.٣٧	٥٢٠٤٣٠	٣.٠٤	-٤٠٠٠٧١	-٢.٣٤
١٩٩٩	١٠٣٣٥٥٢	٣	٧١٩٠٦٥	٢.٠٩	-٣١٤٤٨٧	-٠.٩
٢٠٠٠	١٤٩٨٧٠٠	٢.٩٨	١١٣٣٠٣٤	٢.٢٦	-٣٦٥٦٦٦	-٠.٧
٢٠٠١	٢٠٧٩٧٢٧	٥.٠٣	١٢٨٩٢٤٦	٣.١٢	-٥٣٥٥٥٣	-١.٣
٢٠٠٢	٣٢٢٦٩٩٧	٧.٨٧	١٩٧١١٢٥	٤.٨	-١٢٥٥٨٠٢	-٣.٠٦
٢٠٠٣	١٨٩٩٥٤٨	٦.٧٠	٢١٤٦٣٤٦	٧.٢٥	١٦٣٧٩٨	٥.٥٣
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩١	٦٠.٣٣	٣٢٩٨٢٧٣٩	٦١.٩٦	٨٦٥٢٤٨	١.٦٣
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٥	٣٥.٨٧	٤٠٥٠٢٨٩٠	٥٥.١	١٤١٢٧٧١٥	١٩.٢
٢٠٠٦	٣٨٨٠٦٦٧٩	٤٠.٦٠	٤٩٠٥٥٥٤٥	٥١.٣	١٠٢٤٨٨٦٦	١٠.٧٢
٢٠٠٧	٣٩٠٣١٢٣٢	٣٥.٠٢	٥٤٥٩٩٤٥١	٤٨.٩٩	١٥٥٦٨٢١٩	١٣.٩٩
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٥	٣٧.٨٣	٨٠٢٥٢١٨٢	٥١.١	٢٠٨٤٨٨٠٧	١٣.٣
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧٠٢٥	٤٧.١٢	٥٥٢٠٩٣٥٣	٣٩.٦	٢٦٤٢٣٢٨	١.٩
٢٠١٠	٦٤٣٥١٩٨٤	٤٧.٣٦	٦٩٥٢١١١٧	٤٠.٤	٥١٦٩١٣٣	٣.٠١

المصدر: احتسبت الأعمدة (٢)، (٤)، (٦) من قبل الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، لسنوات متفرقة (٢٠٠٢-٢٠١٠)،.

٢- الموازين التجارية

العجز في الميزان التجاري يعني عمليا عجز عوائد الصادرات عن تغطية قيم الواردات، إذ ان عدم التنوع في الصادرات وعدم وجود المزايا التنافسية إضافة إلى المحتوى العلمي والمعرفي للسلطة المصدرة كلها تعد من أسباب مشكلة العجز، والذي يكون نتيجة لواحدة أو أكثر من الأسباب الآتية[٥٢]:

أ. انخفاض الطلب الأجنبي على الصادرات الوطنية.

ب. ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات الوطنية.

ج. انخفاض إنتاج السلع والخدمات الوطنية.

د. وجود بدائل أو اكتشاف بدائل لهذه السلع.

ولا شك في ان الاختلال الهيكلي في هيكل الميزان التجاري ناتج عن مسببات خارجية وظروف اقتصادية وسياسية، فضلا عن انعكاسات للاختلالات الداخلية، فضلا عن تأثيراتهما معا[٥٣]، ان الجدول (٨) يوضح لنا انخفاض الصادرات الوطنية للأعوام (١٩٩٤، ١٩٩٥)، فقد بلغت نسبة العجز بالأسعار الجارية (٠.١٥-٪)، (٠.٢٤-٪)على التوالي، وبعد عام (١٩٩٥) بدأ الميزان التجاري يحقق فائضا وذلك لتوقيع مذكرة التفاهم، بينما شهد عام (٢٠٠٤) تراجعا بالفائض، إذ بلغ نسبة العجز بالأسعار الجارية (١٠.٠٧-٪). وذلك لتزايد قيم الواردات، بينما ظهرت زيادة في الصادرات خلال الأعوام (٢٠٠٥-٢٠١٠) وبشكل متذبذب، فقد بلغ الميزان التجاري للعام ٢٠١٠ وبالأسعار الجارية (٧٧٠٨.١) مليون دولار، وكانت نسبة الفائض (٦.٣٥٪).

لقد أصبح الاقتصاد العراقي أكثر من أي وقت آخر يعتمد على الصادرات النفطية المتذبذبة، اما الصناعات الأخرى، فقد تلاشت بسبب السياسات السابقة ولأسباب تتعلق بضعف كفاءة الإنتاج ومخلفات الحروب. وبهذا أصبح العراق غير قادر على الحصول على النقد الأجنبي اللازم لتمويل الاستثمار المحلي وتوسع قاعدة الإنتاج المحلي ورفع كفائته.

ان الاقتصاد العراقي كان دائما في ظل وضع حرج كونه بائع لمنتج واحد (النفط) وهذا ما عرضه إلى هزات عنيفة ناتجة عن ظروف السوق الدولي وقد نجمت هذه الهزات عن انخفاض في الدخل القومي مما انعكست آثاره على كافة النشاطات الاقتصادية في شكل انخفاض في مستويات الإنتاج والتشغيل وتعرض محاولات التنمية لصعوبات كبيرة[٥٤].

جدول (٨) الميزان التجاري بالأسعار الجارية في العراق للمدة (١٩٩٤-٢٠١٠) مليون دولار

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة الصادرات إلى الواردات	نسبة الصادرات في GDP	نسبة الواردات فيGDP	نسبة العجز التجاري فيفيGDP
١٩٩٤	٣٨٢	٤٤٩	-١١٧	٧٦.٥٥	٠.٤٩	١.٠٢	-٠.١٥
١٩٩٥	٤٢٤	٦١٦	-١٩٢	٦٨.٨٣	٠.٥٤	٠.٧٨	-٠.٢٤
١٩٩٦	٥٠٣	٤٩٢	١١	١٠٢.٢	٠.٦٤	٠.٦٣	٠.٠١٤
١٩٩٧	٢,٣٣١	٧٦٥	١٥٦٦	٣٠٤.٧	٢.٩٥	٠.٩٧	١.٩٨
١٩٩٨	٣,٩٧٦	٩٠٣	٣٠٧٣	٤٤٠.٣	٤.٩٩	١.١٣	٣.٨٦
١٩٩٩	٥,١٢٨	١,٢٢٩	٣٨٩٩	٤١٧.٢	٦.٢٦	١.٥	٤.٧٥
٢٠٠٠	١٨,٧٤٢٦	١٢,٣٢٩,٦	٦٤١٣	١٥٢	١٨.٥٨	١٢.٢	٦.٣٥
٢٠٠١	١٢,٨٧٢,١	١٢,٤٩٠,٤	٣٨١,٧	١٠٣.٠٥	١٥.٨٨	١٥.٤	٠.٤٧
٢٠٠٢	١٢,٢١٨,٨	٩,٣٤٦,٢	٢٨٧٢,٦	١٣٠.٧	١٤.٩٢	١١.٤	٣.٥
٢٠٠٣	٩,٧١١,١	٩,٤٥٦,٧	٢٥٤,٤	١٠٢.٦٩	٤١.٣٨	٤٠.٣	١.٠٨
٢٠٠٤	١٧,٨١٠,٠	٢٠,٢٩٧,٨	-٢٤٨٧,٨	٨٧.٧	٧٢.١	٨٢.١٧	-١٠.٠٧
٢٠٠٥	٢٥,٨٦٥,٧	٢٣,٦٩٧,٤	٢١٦٨,٣	١٠٩.١٤	٨١.٥٤	٧٤.٧	٦.٨٣
٢٠٠٦	٣٠,٤٨٦,٧	٢٠,٥٤٣,٨	٩٩٤٢,٩	١٤٨.٣٩	٧٢.٦	٤٨.٩	٢٣.٦٧
٢٠٠٧	٣٩,٦٢٧,٣	٢٠,٣٣١,٥	١٩٢٩٥,٨	١٩٤.٩	٥٦.٩٧	٢٩.٢	٢٧.٧٤
٢٠٠٨	٦٣,١٤٤,٨	٣٥,١٧٢,٢	٢٧٩٧٢,٦	١٧٩.٥	٥٧.٨٧	٣٢.٢٣	٢٥.٦٣
٢٠٠٩	٣٩,٢٥٩,٢	٣٨,٢٧٣,٥	٩٨٥,٧	١٠٢.٥٧	٤٠.٣٤	٣٩.٣٣	١.٠١
٢٠١٠	٥٠,٩٦٥,١	٤٣,٢٥٧,٠	٧٧٠٨,١	١١٧.٨	٤٢	٣٥.٦٥	٦.٣٥

المصدر: احتسبت الأعمدة (٤)، (٥)، (٦)، (٧)، من قبل الباحثة بالاعتماد على: الجامعة العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠، ٢٠٠٦، ٢٠١١.

ثالثاً: بروز مشاكل الاقتصاد الكلي.

إن التشوهات والاختلالات الاقتصادية التي واجهها الاقتصاد الكلي برزت منها عدة مشاكل تتمثل في البطالة والتضخم وتزايد حجم المديونية الخارجية، والتي سنوجزها على نحو مختصر:

١- ارتفاع معدلات البطالة

كان الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الموصوفة بتحقيق حالة التشغيل الكامل حتى نهاية الثمانينات، الا ان قدرة هذا الاقتصاد على تحقيق التشغيل تراجعت كثيرا منذ حرب الخليج الأولى في العام ١٩٩١ وأخذت البطالة بالتفاقم[٥٥]. ومن خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول (٩) نلاحظ ان معدل نسبة البطالة بلغ (١٠.٥٪، ١٧.٤٪، ٢٠.٢٪) من مجموع القوى العاملة للأعوام ١٩٩٤، ١٩٩٨، ١٩٩٩) على التوالي.

وكذلك ازداد حجم البطالة وأخذ بالارتفاع بعد عام ٢٠٠٣، فقد بلغ معدل البطالة (٢٨.١٪، ٢٦.٨٪) للأعوام (٢٠٠٣، ٢٠٠٤) على التوالي.

إن هذا الارتفاع والتزايد في نسبة البطالة بعد عام ٢٠٠٣، كان نتيجة لتوقف معظم المشاريع والمصانع عن الإنتاج بعد تدهور الوضع الأمني وعدم توفر الطاقة الكهربائية، وبعد ان تم اتخاذ القرار بحل الجيش السابق وتسريح مئات آلاف من المطوّعين والمكلفين في الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي، فضلا من المطوّعين والمكلفين في الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي، فضلا عن توقف العمل بقانون الخدمة الإلزامية. لقد تفاقمت أزمة البطالة في العراق نتيجة استمرار وتدهور الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي وعدم اتخاذ الإجراءات السريعة في معالجة البطالة العالية والفقر وارتفاع الأسعار وتعمير البنية الأساسية، وتأهيل الصناعات الرئيسية وبدلا من ذلك تم التركيز على تصدير النفط الخام والتمهيد لخصخصة الصناعة النفطية والترويج لقضية منح الأسبقية للشركات الأجنبية في منح الاستثمار(٥٦).

إن الزيادة في معدلات البطالة تعد من أخطر المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العراقي لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، فضلا عن انها تمثل هدرا بالعنصر البشري وهي تنذر بوجود خلل في النظام الاجتماعي والسياسي فهي تؤشر على ان الدولة غير قادرة على أداء واجباتها إزاء مواطنيها في ظل بنائها الهش وسيادتها المهددة، وان البطالة في ظل هذه الأوضاع تعد البيئة الملائمة لنمو الإرهاب والتطرف(٥٧). اما في عام ٢٠٠٨ بلغت نسبة البطالة (١٥٪) وفي عام ٢٠١٠ بلغت النسبة (١٢٪) على التوالي، من مجموع القوى العاملة. وبالرغم من هذا الانخفاض في حجم البطالة من القوى العاملة، فان هذه النسبة تعد أعلى من معدل النمو السكاني (٣.٢٪) ومن البديهي سيؤدي ذلك إلى تفاقم مشكلة البطالة في ظل الركود الاقتصادي الذي يعيشه العراق وتزايد مظاهر العنف والنزاعات وتوقف المنشآت التابعة للدولة عن الإنتاج وتدهور منشآت القطاع الخاص وانفتاح الحدود أمام السلع الأجنبية، ومن المتوقع استمرار مشكلة البطالة في العراق، لاسيما بين الشباب الخريجين الذين يفتقرون إلى التأهيل والتدريب والمعارف الحديثة(٥٨).

جدول (٩) معدلات البطالة من إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٤-٢٠١٠)

السنة	معدلات البطالة %	السنة	معدلات البطالة%	السنة	معدلات البطالة%
١٩٩٤	١٠.٥	٢٠٠٠	٢٢.٤	٢٠٠٦	١٧.٥
١٩٩٥	١٢.٩	٢٠٠١	٢٤.٦	٢٠٠٧	١٠.٢٦
١٩٩٦	١٣.٩	٢٠٠٢	٢٦.٧	٢٠٠٨	١٥
١٩٩٧	١٥.٤	٢٠٠٣	٢٨.١	٢٠٠٩	١٤
١٩٩٨	١٧.٤	٢٠٠٤	٢٦.٨	٢٠١٠	١٢
١٩٩٩	٢٠.٢	٢٠٠٥	١٧.٩		

المصدر: أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي...إلى أين، الطبعة الأولى، دار الكتب، بغداد، ٢٠١١، ص٢٩٣.

٢- ارتفاع معدلات التضخم

إن التضخم يمثل ظاهرة مركبة ومعقدة ومتعددة الأبعاد، وبالتالي فان مصادر التضخم تكون متعددة ومتعارضة فيما بينها وتؤدي إلى اختلال العلاقات السعرية(٥٩).

لقد واجه الاقتصاد العراقي تضخما كبيرا خلال مراحل متعاقبة ففي مرحلة الحرب العراقية الإيرانية واجه ظروفا عدة دافعة للتضخم من بينها(٦٠):

١- تقليص حجم الكميات المنتجة وكذلك الكميات المصدرة من النفط الخام.

٢- التأثير في حجم القوى العاملة من حيث انه عدد كبير من هذه القوى التحق في صفوف الجيش والجيش الشعبي.

٣- تقليص في حجم استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة ومن ثم هبوط في معدلات الإنتاج لكثرة من القطاعات الاقتصادية.

بجانب ذلك كله ابتليت البلاد في التسعينات (بتضخم جامح)❖ تولّد عن إنفاق حكومي واسع، مقابل تراجع خطير في الإيرادات السيادية الحكومية، وتاليا تنامي الدين العام الداخلي، مما زاد من أعباء الديون الداخلية والخارجية معا ويمكن إدراج ذلك لسببين أساسين(٦١):

السبب الأول: النقص الشديد والدائم في إمدادات الأغذية والمنتجات الاستهلاكية (أي نقص العرض الكلي)، وعدم قدرته على مواكبة التغيرات في حجم الطلب الكلي.

أما السبب الثاني والأهم: فهو انهيار الدينار العراقي. فمن كان بمقدوره استيراد الأغذية والمنتجات الاستهلاكية أو تهريبها إلى العراق، كان عليه تسديد ثمنها بالعملة الصعبة، ومن ثم فان أسعارها في الداخل ستعكس قيمتها بوصفها مواد مستوردة بالعملة الصعبة، وهذه الأسعار تتضخم إلى أبعد الحدود عند تحويلها إلى العملة المحلية.

وبعد عام ٢٠٠٣ شهد الاقتصاد العراقي تعطل في كثير من المرافق الاقتصادية وزيادة مضطردة في الأسعار، وأدى تضخم الأسعار إلى ارتفاع كلفة معيشة المواطنين وكلفة الإنتاج وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي[٦٢].

وبذلك تركت الاتجاهات السعرية في الاقتصاد العراقي منذ عقد التسعينات لحد الآن متوسطات تضخم سنوية قرابة ٥٠٪، لتعكس ثمة مشكلة هيكلية باتت متأصلة في مكونات ومداخل الاقتصاد الكلي الذي يعاني من اختلال التوازن بين قطاعات الإنتاج السلعي باستثناء القطاع النفطي حاليا، وبين قطاعات الخدمات والتوزيع التي ما زالت تعمل لمصلحة النشاطات الخدمية الهامشية أو ضعيفة الإنتاج[٦٣]، ومن خلال الجدول (١٠) نلاحظ ان المستوى العام للأسعار وصل إلى مستويات مرتفعة وأخذت أسعار السلع والخدمات تأخذ تصاعديا حتى وصل إلى فقدان قيمة النقد، كل ذلك أدى إلى تدني الفعاليات الاقتصادية المحلية التي أدت بدورها إلى انعكاسات سلبية في مكونات الاقتصاد العراقي، حيث ارتفعت معدلات التضخم أثر العقوبات، وما تولد عنه من انخفاض في معدلات النمو والقوى الشرائية[٦٤]، حتى وصل معدل التضخم عام ١٩٩٤ إلى (٤٥٨٪)، ويعود ذلك إلى ضعف الأداء الإنتاجي وعدم مرونته، اما في عام ١٩٩٦ فقد انخفض معدل التضخم إلى (١٦.١١-٪) والسبب يعود إلى توقيع العراق على مذكرة التفاهم مقابل الغذاء والدواء وعندها ساد تفاؤل كبير لدى المجتمع العراقي مما سبب هبوطا حادا في الأسعار[٦٥]. الا ان بعد هذا العام المذكور بدأ معدل نمو التضخم بالارتفاع وخاصة بعد عام ٢٠٠٣، حيث بلغ معدل التضخم (٣٣.٦١٪، ٢٦.٩٥٪، ٣٦.٩٥٪، ٥٣.٢٣٪) للأعوام (٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦) على التوالي، ويعود هذا الارتفاع الملحوظ في الاقتصاد العراقي للارتفاع في معدلات الاستهلاك (الخاص والعام) ارتفاعا كبيرا والذي جاء انعكاسا لاتساع ظاهرة المصروفات الحكومية الجارية، وكذلك حاجة الاقتصاد العراقي لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، وهذا التزايد في

الإنفاق الحكومي الاستثماري لم يقابله زيادة في المعروض السلعي والخدمي، وهذا انعكس في الارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار[٦٦]. اما بعد عام ٢٠٠٧ بدأ معدل نمو التضخم بالانخفاض، إذ بلغ معدل النمو للتضخم (١.٤١٪، ٢.٨-٪) للأعوام (٢٠٠٨، ٢٠٠٩). ان هذا الانخفاض في مستوى التضخم يعود إلى الاستقرار والتحسن في الحالة الأمنية والتحسن النسبي في عرض المشتقات النفطية وعودة انتظام العمل في الأسواق[٦٧].

جدول (١٠) الرقم القياسي لأسعار المستهلك ونسبة التغير السنوي (التضخم) في العراق للمدة (١٩٩٤-٢٠١٠)

السنة	الرقم القياسي العام	نسبة التغير السنوي (التضخم)	السنة	الرقم القياسي العام	نسبة التغير السنوي (التضخم)
١٩٩٤	٥٥٨	٤٥٨	٢٠٠٣	٦٩٤٣,٥	٣٣.٦١
١٩٩٥	٢٦٧٢,٩	٣٧٩	٢٠٠٤	٨٨١٥,٦	٢٦.٩٥
١٩٩٦	٢٢٤٢,١	-١٦.١١	٢٠٠٥	١٢٠٧٣,٨	٣٦.٩٥
١٩٩٧	٢٧٥٩,٢	٢٣.٠٥	٢٠٠٦	١٨٥٠٠,٨	٥٣.٢٣
١٩٩٨	٣١٦٦,٧	١٤.٧٨	٢٠٠٧	٢٤٥٠٥,٥	٣٢.٤٥
١٩٩٩	٣٥٦٥,٠	١٢.٥٦	٢٠٠٨	٢٤٨٥١,٣	١.٤١
٢٠٠٠	٣٧٤٢,٥	٤.٩٩	٢٠٠٩	٢٤١٥٥,١	-٢.٨
٢٠٠١	٤٣٥٥,٣	١٦.٣٥	٢٠١٠	٢٤٩٠٨,٥	٣.١٢
٢٠٠٢	٥١٩٦,٦	١٩.٣٣			

المصدر: الحقل (٢) من إعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث لسنوات مختلفة (٢٠٠٢-٢٠١١)

٣- تزايد حجم المديونية الخارجية

تعد معضلة ديون العراق الخارجية من أخطر المعاضل التي واجهها الاقتصاد العراقي[٦٨]، وقد ساعد على تفاقمها الظروف السياسية والاقتصادية والإجراءات المعتمدة غير المدروسة في الاقتصاد العراقي والتي تمتد من ١٩٨٠ ولغاية ٢٠٠٣[٦٩]، ونتائجها الخطيرة لم تقتصر على عمليات تخريب وتدمير الهياكل الاقتصادية والموارد البشرية وانما أيضا في تحمل الاقتصاد الوطني إلى ديون متراكمة لصالح دول متعددة[٧٠]، لقد بلغت الديون الخارجية عام ١٩٨٣ نحو ٧.٢١٩ مليار دولار، وسرعان ما ارتفع هذا الرقم عام ١٩٨٦ إلى ١٢.٨٣٩ مليار دولار، ووفقا لدراسة أعدت في جامعة بغداد عام ١٩٩٦، فان أقصى ما سجلته الديون الرسمية المنظورة هي ٢٢.٧ مليار دولار، ولقد بلغت كلفة خدمة الدين

(١.١) مليار دولار. ومنذ ذلك التاريخ وبعد فرض العقوبات الدولية لم يقم العراق بتسديد خدمة ديونه التي تراكمت عليها فوائد مركبة تقدر بـ (٦.٥٪) إضافة لفوائد تأخيرية جعلتها تصل إلى ما يتراوح (٥٣-٦٥) مليار دولار، حسب إحصائيات البنك المركزي العراقي[٧١]. وهي تركة ثقيلة تمثل الوجه الأكثر عتمة في الاقتصاد العراقي، فهي تعني اقتطاع نسبة من إيرادات الدولة التي كان من المفترض توجيهها نحو خدمة المواطن. ولذلك يعتبر الدين الخارجي أحد أهم المشاكل والمعوقات التي تقف بوجه نمو الاقتصاد العراقي[٧٢].

جدول (١١) ديون العراق حسب طبيعتها بمليارات الدولارات

ديون مصرفية	ديون عسكرية	ديون خليجية مصرفية	ديون خليجية كمبيعات نفط لصالح العراق	متأخرات سداد	مجموع الديون
١٤	٢٩	٢٧	١٤	٤٠	١٢٤

جدول (١٢) ديون العراق كنسب مئوية من أصل المجموع الكلي للديون العراقية

الجهة الدائنة	دول نادي باريس	دول الخليج العربي	جهات دائنة خاصة	إجمالي النسب
النسبة المئوية	%٣٦.١	%٥٣.٢	%١٠	%٩٩.٣٣

المصدر: د. أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي...إلى أين، الطبعة الأولى، دار الكتب، بغداد، ٢٠١١، ص٢٧٠.

رابعاً: القصور في أداء مؤشرات التنمية البشرية واستمرار شيوع الفقر.

إن العنصر البشري له الدور والأهمية ويعد العامل الأساسي في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير معدلات نموها وتحسين كفاءتها[٧٣].

ويعد التعليم بمختلف مستوياته الركيزة الأساسية في بناء المجتمع وتطوره من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية بشكل يتناسب مع طموحاته والحصول على العوائد الاقتصادية والاجتماعية، والتعليم لأفراد المجتمع ضرورة ملحة لأجل تكوين الشخصية وبناء المستقبل.

حيث ان العلاقة بين التعليم والتنمية تستند على مبدأ زيادة الإنتاجية في حالة التنمية البشرية أو تحقيق مستوى معين من الإنتاجية، فالتعليم يرفع من مساهمة القوى العاملة في الناتج إضافة إلى انه يكفل حد معين من الناتج من خلال توفير الأيدي العاملة الماهرة الفنية

والمدربة على احداث مناهج التدريب العملية[٧٤].

لقد حقق العراق، وبفعل خطوات جدية خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي تحسن نوعي في مؤشرات التنمية البشرية، إذ عد وحسب تقرير لليونسكو، من أفضل الدول التي تمتلك نظاما تعليميا في فترة ما قبل حرب الخليج عام ١٩٩١، إضافة إلى امتلاكه لنظام صحي في المدينة كما هو في الريف، لكن الظروف اللاحقة اجتاحت البلاد منذ التسعينات، وما تمخض عن ذلك من عمليات عسكرية وما تلاها من عقوبات دولية فرضها مجلس الأمن على العراق في قراره المرقم (٦٦١) في ١٩٩٠/٨/٧، حالت دون استمرارية هذا النهج للتنمية البشرية[٧٥]. حيث بلغت نسبة الإنفاق (٣.٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأزمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي. ويعد عام ٢٠٠٣ وخاصة السنوات الأولى والذي أثقل كاهل المواطنين بأعباء الحياة الصعبة في ظل القتل والتهجير وفقدان الأمان، وبالرغم من إعادة الكثير من الإعمار للمدارس والكليات التي حصلت، فان حصة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى (٤.٧٪، ٤.٨٪) خلال العامين (٢٠٠٤، ٢٠٠٥) ونظرا للاهتمام بالارتفاعات الكبيرة في أسعار النفط وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسب الإنفاق على التعليم إلى ٤.٩٪ ثم ارتفعت إلى ٥.٩٪ عام ٢٠٠٧[٧٦]. ولم يختلف الحال للمؤشر الصحي فقد تراجعت الخدمات الصحية في العراق وبلغت النسب (٣.٧٪، ٣.٢٪، ٥.٣٪، ٣.٨٪) للأعوام (٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦) ان ضعف مؤشرات التنمية الوطنية انعكست سلبا على تفاعلات المواطن مع مؤسسات الدولة وتجسد ذلك في غياب الشعور بالمسؤولية تجاه المال والمصلحة العامة وعدم احترام سيادة القانون، ونجم عن ذلك تحديات أمنية وإدارية واقتصادية جسيمة، لقد أفرزت السياسة الدكتاتورية الماضية ممارسات وسياسات بعيدة كل البعد عن الشعور بالمواطنة[٧٧].

اما الفقر فيمثل المعنى النقيض للتنمية البشرية فهو مفهوم معقد يتضمن أبعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية إذ انه حالة من الحرمان تنعكس في استهلاك أقل للمواد الغذائية وحالة صحية متدنية وانجازات تعليم متدنية وظروف إسكان سيئة ونقص في الأصول المالية والرأسمالية والمدخرات[٧٨]، كل هذه العوامل تعمق من تردي الجانب الاقتصادي في العراق وشيوع البطالة وهذا الأمر جعل شبح الفقر يضع بصمته على جميع

مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة انضمام ما يقارب (٧١٪) من السكان إلى دائرة الفقراء حسب تقديرات منظمة الغذاء والزراعة الدولية بحلول عام ٢٠٠٤[٧٩].

وورد في تقرير لوزارة التخطيط عن خط الفقر وملامح الفقر في العراق (في آذار ٢٠٠٩) ان الأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر (٢٣٪) أي الأفراد الذين لا يستطيعون تأمين حاجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية[٨٠].

وهذا ينعكس على المستوى المعاشي للمواطن العراقي ودرجة الحرمان التي يعاني منها في النقص الحاصل في الكثير من متطلبات الحياة ، اذ لم تتوفر جميع الخدمات الأساسية ذات المساس المباشر بحياته الحضرية المعاصرة[٨١].

المبحث الثالث

المعالجات المقترحة وسبل نـجاحها

(التنمية هي الإنسان تبدأ منه وتنتهي إليه، وبدون إنسان واعي مُدرك ومسؤول تبقى جهود التنمية مصطنعة وهشة لا تمتلك الانتماء الذاتي في جذور متواصلة مع الواقع)[٨٢].

ان المسيرة التنموية والإصلاح الحقيقي في البلد تنطلق من مفهوم التشابك الطبيعي للقضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فلا يمكن إيجاد حلول لمعضلة الاختلال الهيكلي في العراق، ما لم يكن هناك نظام سياسي متسق لا يتناقض مع بعضه البعض وذلك للوصول إلى مستويات عالية في البناء فهناك طروحات وتباينات في آراء الكيانات السياسية التي تشكل هيكل الحكومة حاليا ومستقبلا مما تعرقل هذه الآراء عمل المسيرة التنموية، إذن لابد من وضع (رؤية فلسفية اقتصادية عقلانية تمازج بين ضرورات وجود فعل الدولة ودورها في انتشال الأوضاع الاقتصادية وما بين إطلاق روح المبادرة الحرة، وهذا هو حجر الزاوية في البناء الحقيقي)[٨٣].

من جانب آخر لابد من العمل على انحسار التفاوت في الدخول كي يحقق الاقتصاد نجاحا في تخفيض معدل الفقر، إذ ان هناك طبقات دنيا يشوبها الفقر والجوع، وعليه يجب التشخيص الدقيق لهذه الظاهرة، ومن خلال قاعدة المعلومات والمتابعة بصورة منتظمة.

ومن أجل الوصول إلى سياسة اقتصادية سليمة لابد من وضع رؤيا استراتيجية

مدروسة وخطط تنموية استثمارية لاستغلال الفائض النقدي المتراكم في عمل المشاريع الاستثمارية بعيدة المدى وليس فقط لتقديم خدمات آنية لتوفير ما يحتاجه الفرد من المدارس أو عدد من المستشفيات أو بناء الجسور أو تعبد الطرق، فالاهتمام يعد ضرورياً بالقطاعات الإنتاجية الحقيقية، كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي وإنقاذهم من حالة الانهيار وتطوير قطاع الصناعة الاستخراجية والاستفادة من مشتقات النفط وتقليل وارداتها، كذلك الاستفادة من الغاز الطبيعي الذي يهدر حاليا، ان عملية تنويع الإنتاج وتطويره أصبحت من الضرورة الملحة في الوقت الراهن فهي تساعد البلد على النهوض من جديد وبالتالي فهي توفر الخدمات العامة وامتصاص الأيدي العاملة للحد من البطالة والفقر داخل البلد وتحسين الأداء للصناعات التصديرية من خلال محتواه التكنولوجي.

إذن لابد من العمل على كيفية رفع الثقل الكبير عن كاهل الدولة وإيجاد الحلول الجذرية المناسبة من خلال تشجيع الاستثمار المحلي الخاص ودعم هذا القطاع وإعطاءه الأهمية والأولوية ويكون للدولة الدور في إدارة الأنشطة الاقتصادية، ولتنمية القطاع الخاص وتشجيعه فعلى الدولة القيام بتهيئة المناخ الاستثماري ومنح الثقة للقطاع الخاص وتعزيز دوره في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

من جانب آخر كان لابد من وضع آلية للسياسة التجارية واضحة والحد من سياسة الإغراق لدعم القطاع العام والخاص، ومعالجة الاختلال الخارجي وتطوير القاعدة الإنتاجية.

كذلك لابد ان يكون هناك ارتباط بين التراكم الرأسمالي والإمكانات المتاحة من الثروات الطبيعية والكفاءات للتزايد الإنتاجية والإنتاج وهذا يعد جزء من بناء اقتصاد ذو أسس قوية الا ان الاقتصاد العراقي تنقصه العملية التخطيطية العقلانية والمعرفة والمهارة وحسن توظيفها.

من جانب آخر لابد من الحد من هدر الأموال أي محاربة الفساد الإداري والمالي بكل قوة ووضع آلية لهذه الظاهرة التي اتخذت بصيغة إعادة الإعمار والمشاريع فهي تعد من أكثر القضايا التي تشكل خطرا على البلاد وذلك لارتباطها بالفساد والرشوة، لذلك لابد من أخذ الحذر والحيطة بوضع رقابة هندسية ومالية للحد من هدر هذه الأموال وأيضا احتساب

كلفة المشروع بصورة حقيقية وكذلك لابد ان تكون هناك مواصفات ومميزات للمشاريع وبصورة كاملة عند تقديمها.

وما يجب اخذه بالحسبان انه عند وضع خطط تنموية جديدة يجب الأخذ بنظر الاعتبار العقود الثلاثة التي مر بها العراق والاستفادة من تجاربه المريرة حتى لا يمكن الوقوع في الخطأ مرة ثانية وتوجيه النفقات إلى الجانب الاستثماري وتقليل الاستهلاك، إذ ان البلد أصبح الآن استهلاكيا يعتمد على الإيرادات النفطية مما يشكل خطورة كبيرة جداًس عليه.

كذلك يتطلب النهوض بالاقتصاد العراقي الدعم للأفراد عن طريق منح القروض من المصارف الحكومية وبسعر فائدة منخفض، وهذا سيقلل من الاعتماد على الميزانية العامة للدولة في تمويل التنمية وتنويع مصادر الدخل من خلال تمويل المشاريع للقطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة والخدمات) بالشكل الذي ينعكس أثره إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي والذي يساهم أيضا في تطوير الموارد البشرية وبناء القدرات.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات.

في ضوء الدراسة والتحليل لجوانب الاختلال الهيكلي لدول العينة نستطيع ان نستخلص ما يأتي:

١- من خلال تحليل البيانات للقطاعات الاقتصادية كان هناك اختلال كبير في نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية ، فالعراق يعتمد بصورة كبيرة على قطاع الصناعة الاستخراجية إلى جانب تدني نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى، ان هذا الاختلال في تركيبة القطاعات الاقتصادية والتركيز على قطاع معين أدى إلى اختلال بين الطلب المحلي والعرض المحلي مما نتج عن ذلك اختلال سلعي في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

٢- انخفاض المدخرات المحلية واتساع الفجوة بين الاستهلاك والادخار، وان ادخارات العراق متذبذبة وذلك لإعتماده على تصدير النفط. فعند تعويض النقص من الموارد المحلية يلجأ اما إلى الإصدار النقدي أو الاقتراض الخارجي، كما حصل في

مدة الثمانينات نتيجة الإنفاق على الحرب العراقية- الإيرانية إذ أدى ذلك الإنفاق إلى عجز في الموازنة العامة فلجأت الدولة العراقية للاقتراض من الخارج واتسع حجم المديونية وكما في التسعينات نتيجة العقوبات التي فرضت عليه أدى ذلك اللجوء إلى الإصدار النقدي لتغطية عجز الموازنة مما أدى إلى ارتفاع التضخم وبلوغه نوع التضخم الحاد، وما زال البلد لحد الآن يعاني من حالة التضخم بالرغم من المعالجات الجادة له.

٣- ان ارتفاع العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري أدى إلى زيادة عرض النقد، وارتفاع معدلات التضخم الاقتصادي وتدهور في قيمة العملة المحلية وان هذا الارتفاع المتزايد أدى إلى التفاوت في توزيع الدخول وانعكس سلبا على أصحاب الدخول الثابتة مما زاد من حجم معدلات البطالة وانتشار ظاهرة الفقر.

٤- نتيجة اعتماد العراق على مصادر محدودة في الصادرات من المواد الأولية وخصوصا اعتماده بشكل أساسي ورئيس على القطاع النفطي، لقد جعله يتسم بالانكشاف التجاري على العالم الخارجي.

٥- سيظل اقتصاد العراق يعاني من الاختلالات الهيكلية في اقتصاده إذا بقيت تقتصر سياسة الإصلاح الهيكلي على البعد الاقتصادي ودون النظر إلى الابعاد السياسية والاجتماعية مما يؤثر ويعمق من حالة الاختلالات الهيكلية في مؤشراته الاقتصادية وينعكس أحيانا بصورة اضطرابات سياسية واجتماعية ويبقى العراق تابع ومعتمد على صندوق النقد الدولي مما يخدم العولمة من خلال الشروط التي يضعها الصندوق لمعالجة الإخفاقات في مؤشراته الاقتصادية.

ثانياً: التوصيات

١- العمل على زيادة نسبة مساهمة القطاعات (الزراعية، الصناعية) في الناتج المحلي الإجمالي من خلال دعم هذه القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وإعطاءها الأولوية ومحاولة بناء قاعدة أساسية وقوية لها ومن خلالها.

٢- ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه بصورة صحيحة وإنفاقه بشكل صحيح ووفق المتطلبات الحقيقية للاقتصاد وبعيدا عن كل أوجه الهدر والضياع.

٣- التوجه نحو اعتماد تنمية ناجحة من خلال إيجاد توافق بين رأس المال المادي والبشري لان الموارد المالية تكون غير كافية بمفردها لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك فلابد من الاهتمام برأس المال البشري من خلال القضاء على البطالة بوضع آلية معمقة تستند إلى برامج صحيحة ترتكز عليها والتخفيف من حدة الفقر فضلا عن إعادة النظر في التعليم وتطوير المهارات البشرية وفتح الدورات التدريبية للمساهمة في استخدام وسائل تقنية للمعلومات والاتصالات وإعادة تأهيلها من أجل بناء تنمية بشرية.

٤- ان من الخطوات المهمة في وضع استراتيجية تنموية ناجحة يجب وضع سياسة اقتصادية صحيحة تقوم بتحديد مدى الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى الاستفادة من استراتيجية العولمة التي تتصف بالتقدم العلمي والاتصالي والمعلوماتي في تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة ومعرفة الآثار السلبية التي تنتج من الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة التي تعمق الاختلالات الهيكلية.

٥- الاعتماد على السبل الكفيلة للسياسات الاقتصادية التي تهدف للتخلص من مشاكل البطالة والفقر.

٦- إعطاء القطاع الخاص الدور في مساهمة النشاطات الاقتصادية وإتاحة المجال لهذا القطاع للعمل في فرص التنمية وخصوصاً في المجالات التي لا تستطيع الدولة من تحقيق النجاح فيها.

هوامش البحث

(١) د. طارق فاروق الحصري، الآثار الاجتماعية ببرامج الإصلاح الاقتصادي (البطالة، الفقر، التفاوت في توزيع الدخل)، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ٢٠٠٧، ص٣.

(٢) د. سعد محمود الكواز، سمير إبراهيم الهنام، أثر التغير الهيكلي في التجارة الدولية لعينة مختارة من الدول النامية للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٨)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل،العدد١٠١،مجلد ٣٢،٢٠١٠، ص٤٥.

(٣) د. سالم توفيق، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٤٦.

(٤) فاضل جواد عواد، تطور النظام النقدي الدولي مع إشارة في اتجاهات التمويل والتكيف في البلدان النامية للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٢، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص٥٨.

(٥) د. عبد علي كاظم المعموري، بسمة ماجد المسعودي، الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق، الطبعة الأولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١١، ص٢٩٢-٢٩٣.

(٦) عبد الجبار عبود الحلفي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ١٩، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٧، ص٩٣.

(٧) د.عبد الحسين محمد العنبكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق (تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، دار الصنوبر للطباعة، بغداد، ٢٠٠٨، ص٧٩-٨٠.

(٨) عبد المنعم السيد علي، الاقتصاد العراقي: إلى أين تأملات وتطلعات، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.

(٩) د. عباس كاظم الفياض، الخصخصة وتأثيراتها على الاقتصاد العراقي، الطبعة الأولى، أمل الجديدة للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠١٢، ص٣٤٧.

(١٠) عبد المنعم السيد علي، الاقتصاد العراقي: إلى أين تأملات وتطلعات، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.

(١١) د. كمال البصري، باسم عبد الهادي حسن، سياسة الإصلاح في العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، سلسلة كتب يصدرها المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٣-١٤.

(١٢) د.فريد جاسم حمود القيسي، العنف في العراق (دراسة سوسيولوجية تحليلية نقدية في أسباب العنف)، الطبعة الاولى، دار ومكتبة البصائر، المركز العلمي العراقي، بغداد، ٢٠١٢، ص١٤٠.

(١٣) جراها فولر، العراق: إعادة الإعمار والدور المستقبلي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٥، ص١١٤.

(١٤) د.كامل كاظم بشير الكناني، ارجوحة التنمية في العراق بين ارض الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي، الطبعة الاولى، دار الكتب، بغداد، ٢٠١٣، ص٧٥.

(١٥) د.فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي.. فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون، ٢٠١١، ص٢٩.

(١٦) المصدر نفسه ، ص٢٣.

(17) Emad Mohammad Ali.Development Bonds MarKet in Iraq (Application of Japan's Experiences to Iraq)' Institute of Developing Economies.V.R.F Services No. 447' 2009' p46.

(١٨) د.عبد الحسين نوري الحكيم، الزراعة المستقبلية (دراسات في الزراعة العراقية)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، تم طبعه من قبل وزارة الزراعة، بغداد، ٢٠١٣، ص٥٨-٥٩.

(١٩) د.كمال البصري، الموازنة الفدرالية وتحديات الاقتصاد العراقي، سلسلة كتب المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد، بدون سنة نشر، ص١٩-٢٠.

(٢٠) د.كمال البصري، الموازنة الفدرالية وتحديات الاقتصاد العراقي، مصدر سبق ذكره، ص٢١.
(٢١) د.عبد الحسين محمد العنبكي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٨.
(٢٢) صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (١٩٥١-٢٠٠٦)، الطبعة الأولى، دار المدى، بغداد، ٢٠٠٩، ص٥٥١.
(٢٣) د.حامد عبيد حداد، التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة دراسات دولية، العدد الثاني والخمسون، بغداد، ٢٠١٣، ص٢٠.
(٢٤) صبري زاير السعدي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.
(٢٥) د.مظهر محمد صالح قاسم، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠، ص١٩.
(٢٦) فخرية عبد اللطيف البياتي، السياسة النقدية وأثرها في الاقتصاد العراقي الماضي...الحاضر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ١٨، بابل، ٢٠٠٦، ص٧٧.
(٢٧) د.أحمدأبريهي علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢، ص٧٦.
(٢٨) إسماعيل عبيد حمادي، الممكنات والمشكلات في الاقتصاد العراقي (الاقتصاد العراقي في ظل الحصار وآفاق المستقبل)، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٨، ص١٩.
(٢٩) د.كريم عبد النبي باشا، المؤسسة المالية والمصرفية ودورها في توفير الموارد وتوجيه الاستثمار في العراق، مجلة المنصور الجامعة، العدد ١٢، السنة التاسعة، بغداد، ٢٠٠٩، ص٥٢.
(٣٠) جوزيف براودي، العراق الجديد، ترجمة نمير عباس، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص١٨٧.
(٣١) حيدر نعمة بخيت، أثر عرض النقد (MI) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة ١٩٨٠-١٩٩٥، مجلة علوم إنسانية، العدد ٢٢، بابل، ٢٠٠٥، ص٦.
(٣٢) أكرم عبد العزيز، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، الطبعة الاولى، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٢٧٤.
(٣٣) د.عوض فاضل إسماعيل، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، السنة العاشرة، جامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص١١.
(٣٤) سجى فاضل جواد، معوقات السياسة النقدية وبرامج الإصلاح الاقتصادية لواقع الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٥٥، المجلد ١٥، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص١٣٦.
(٣٥) د.عوضفاضل إسماعيل، تقويم سياسي رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.
(٣٦) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، ٢٠٠٨، ص٣٨.

(٣٧) أبو طالب عبد المطلب الهاشمي، شركات الاستثمار المالي في العراق بين الواقع والطموح، دراسات اقتصادية اقتصادية، العدد ٣، السنة الثالثة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص٦٤.
(٣٨) د. مظهر محمد صالح قاسم، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق - رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، ٢٠١٣، ص١٦.
(٣٩) د. كمال البصري ، الاستثمار في العراق واطروحة القانون المقترح، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، إصدار المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد، ٢٠٠٦، ص٧.
(٤٠) د. أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي عام ٢٠٠٣، دار الكتب، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠١٠،ص٣٢٣
(٤١) د. مظهر محمد صالح قاسم، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص٢١٥.
(٤٢) د. مظهر محمد صالح قاسم، السياسة النقدية للعراق- بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص٢١٥.
(٤٣) سهام كامل محمد، دراسة اقتصادية تحليلية للأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، العدد٢، المجلد ١، ٢٠٠٩، ص٧٠.
(٤٤) د. أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٩.
(٤٥) د.أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٩.
(٤٦) أحمد صدام عبد الصاحبالشبيبي، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق- رؤية مستقبلية، مجلة الخليج العربي، العدد (١-٢)، المجلد ٣٨، جامعة البصرة، ٢٠١٠، ص١٠.
(٤٧) د.كامل كاظم بشير الكناني، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.
(٤٨) المصدر نفسه، ص٩٩.
(٤٩) د.كامل كاظم بشير الكناني، مصدر سبق ذكره، ص٣١٦.
(٥٠) أحمد صدام عبد الصاحب، مصدر سبق ذكره، ص١٣.
(٥١) سجى فاضل جواد، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠.
(٥٢) د.منى يونس حسين، التوازن النقدي (الكلي) من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم (في العراق)، الطبعة الأولى، مكتب الفتح، بغداد، ٢٠٠٧، ص٩٠.
(٥٣) حسين شناوة مجيد، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الخامس، المجلد الأول، ٢٠١١، ، ص١٣٤.
(٥٤) د.كامل كاظم بشير الكناني، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧-١٠٨.
(٥٥) د.أحمد عمر الراوي، البطالة في العراق...الواقع وتحديات المعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والعشرين، السنة الثامنة، ٢٠١٠، ص٢.

(٥٦) د. حنان عبد الخضر هاشم وآخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٦، المجلد الثالث، جامعة الكوفة، ٢٠١٠، ص٨٦.

(٥٧) د. كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق الواقع، الآثار، آليات التوليد وسبل المعالجة، بحث متاح على شبكة الانترنيت على الموقع WWW.arabsi.org تاريخ دخول الموقع ٢٠١٣/١٢/٣١.

(٥٨) د. عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها وسبل معالجتها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٨، المجلد ٤، ٢٠١٢، ص٩٢.

(٥٩) د. محمد سلمان العاني، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٣.

(٦٠) د. رحمن حسن علي الموسوي، التضخم الاقتصادي في العراق أسباب ومعالجات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ١، المجلد ٩، ٢٠٠٧، ص١٥٦.

(❖) التضخم الجامح: ويمثل الارتفاع المستمر والسريع في المستوى العام للأسعار وبنسب عالية تؤدي إلى جموحه لمستويات عالية يصعب السيطرة عليها، وتنعكس آثاره بشكل مباشر على انخفاض القدرة الشرائية للأفراد خاصة من ذوي الدخل المحدود لذلك يعد من أخطر أنواع التضخم كونه يعمل على الاختلال التوازن الاجتماعي بين طبقات المجتمع، ويتطلب تحجيمه تدخل الدولة من خلال وضع الخطط اللازمة للحد من جموحه إلى معدلات مطلقة. للمزيد راجع: - د. محمد سلمان العاني، مصدر سبق ذكره، ص٢١٥.

(٦١) د. عبد علي المعموري، بسمة ماجد المسعودي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٧-٢٩٨.

(٦٢) د. كمال البصري، باسم عبد الهادي حسن، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

(٦٣) د. محمد سلمان العاني، مصدر سبق ذكره، ص٢٢١.

(٦٤) د. كامل بشير الكناني، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

(٦٥)د. كامل بشير الكناني، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.

(٦٦) د. كامل بشير الكناني، مصدر سبق ذكره، ص٢١٧-٢١٨.

(٦٧) د. كمال البصري، باسم عبد الهادي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

(٦٨) د. أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي.. إلى أين، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٦.

(٦٩) د. حنان عبد الخضر هاشم وآخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

(٧٠) د. كامل كاظم بشير الكناني، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٦.

(٧١) د. أديب قاسم شندي، انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وتداعياته على الاقتصاد العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١١، المجلد ٢، جامعة الكوفة، ٢٠٠٩، ص١٠.

(٧٢) د. أديب قاسم شندي، انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وتداعياته على الاقتصاد العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١١، المجلد ٢، جامعة الكوفة، ٢٠٠٩، ص١٠.

(٧٣) باسمة محمد صادق الشبيبي، أسيل عوض عبد الحميد، دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية مع إشارة إلى تجربة كوريا الجنوبية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التنمية البشرية، ٢٠٠٧، ص٨.

(٧٤) المصدر نفسه، ص٤.

(٧٥) د. كامل كاظم بشير الكناني، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٠.

(٧٦) باسمة محمد صادق الشبيبي، أسيل عوض عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

(٧٧) د. كمال البصري، الموازنة الفيدرالية وتحديات الاقتصاد العراقي، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

(٧٨) د. عمرو هشام محمد، د. عبد الرحمن نجم، ظاهرة الفقر في العراق: الواقع والمعالجات للمدة (١٩٧٦-٢٠٠٦)، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الثامن والعشرون، ٢٠١١، ص٥٩.

(٧٩) د. كامل كاظم بشير الكناني، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٥.

(٨٠) د. كمال البصري، الموازنة الفيدرالية وتحديات الاقتصاد العراقي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(٨١) د. كامل كاظم بشير الكناني، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٨.

(٨٢) المصدر نفسه، ص١٩.

(٨٣) د. عبد علي كاظم المعموري، مصدر سبق ذكره، ص١٧.